الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان

خلية الإعلام و الاتصال

Synthèse de presse

ملخص الصحـــافة

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 01

استثمارات فلاحية كبرى جديدة ضمن ورقة طريق متعدّدة القطاعات

صحراء الجزائر تتنافس كاليفورنيا

» 5

» كل البنوك العمومية معنية بتمويل الاستثمارات الفلاحية » شراكة جزائرية- صينية في مجال الدواجن والزراعات الاستراتيجية

» مشروع لإنتاج الشمندر السكري بولايات المنيعة وورقلة وغرداية

» زيتوني: الدولة بالمرصاد لكل من يتلاعب بقوت الجزائريين

» مشروع جزائري-سعودي لإنتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي

تم تسطير ورقة طريق متعدّدة القطاعات تتضمن تدابير إضافية لفائدة المستثمرين في مجال تطوير الزراعات الاستراتيجية في الولايات الجنوبية، لاسيما ما يتعلق بتوفير الطاقة، وفتح المسالك الطرقية، وتوفير خدمات الاتصالات.

عادل. م

جاء ذلك خلال اجتماع تنسيقي انعقد، أول أمس، بمقر وزارة المالية، للاستجابة للحاجيات المتعلقة بمشاريع تطوير الزراعات الاستراتيجية بالولايات الجنوبية، وذلك بحضور كل من وزير المالية، لعزيز فايد، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، يوسف شرفة، ووزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، لخضر رخروخ، ووزير الري، طه دربال، ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كريم بيبي تركي.

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة، ذكر شرفة بالأهداف التي حدّدها رئيس الجمهورية بخصوص تحقيق الاكتفاء الذاتي، من القمح الصلب وتطوير الزراعات الاستراتيجية، مؤكدا على ضرورة العمل من أجل تسريع عملية ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء وفك عزلتها، مشيرا إلى أنه رغم تسجيل عدة صعوبات، انطلقت عملية تجسيد الاستثمارات على مستوى 94 مستثمرة فلاحية في الولايات الجنوبية، كما أن بعضها فعليا دخل مرحلة الإنتاج.

ولتذليل الصعوبات المسجّلة، كشف الوزير خلال المناقشات التي عرفها الاجتماع، أنه تقرّر إعطاء الولايات الجنوبية الأولوية في المخصّصات المالية الموجّهة لربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة.

أما بخصوص القروض البنكية، فذكر شرفة أن جلسة عمل جمعته، أول أمس، بكل من وزير المالية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسّسات المهنية، تم خلالها الاتفاق على إشراك كل البنوك العمومية في تمويل الاستثمارات الفلاحية، حيث سيركز كل بنك على منطقة معينة من المناطق، كما سيتم إشراك جميع شركات التأمين العمومية في عملية تأمين المستثمرات الفلاحية، لافتا إلى أن كل هذه الإجراءات سيشرع في تجسيدها خلال الأسابيع القادمة.

وأضاف أنه تم الاتفاق على تشكيل لجان محلية متعدّدة القطاعات لتحديد الأولويات الخاصة بكل ولاية، قصد تعبئة الموارد المالية الضرورية، وهو الأمر الذي من شأنه بعث رسالة ثقة للمستثمرين مفادها بأن الدولة تضع الإمكانيات اللازمة لإنجاح برنامج الزراعات الاستراتيجية.

استثمارات فلاحية كبرى جديدة في الجنوب

ولفت شرفة إلى أن 51 مركزا جواريا للتخزين من بين المراكز المبرمجة يوجد بالولايات الجنوبية، موضحا أن الصوامع التي تبلغ قدرتها التخزينية مليون قنطار/صومعة، وصلت مراحلها الأخيرة لاختيار مؤسّسات الإنجاز، ومن المقرّر إنجاز ثلاثة من هذه الصوامع في الجنوب على مستوى كل من أدرار وورقلة والمنيعة.

أما وزير المالية فأكد رصد اعتمادات مالية معتبرة لفائدة قطاع الفلاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، لاسيما ما تعلق بترقية الاستثمار الفلاحي عن طريق استصلاح ومنح الأراضي في إطار الامتياز، الكهرباء الفلاحية، شقّ الطرقات والمسالك الفلاحية، توسيع المساحات المسقية، وكذا حشد الموارد المائية الضرورية.

في هذا الإطار، أشار الوزير إلى أن الولايات الجنوبية استفادت من أغلفة مالية معتبرة في قطاع الطرقات، وذلك من خلال برنامج جاري لإنجاز 103 مشاريع.

وفي مداخلة له خلال النقاشات، أشار رخروخ إلى أن العمل جار لرد الاعتبار للطرقات الوطنية والولائية وفتح مسالك جديدة بالجنوب، على غرار المسلك الخاص بمشروع بلدنا بولاية أدرار. أما دربال، فأكد في مداخلته على إمكانيات الجزائر التي تسمح لها بإيجاد حلول لتوفير المياه للمشاريع الفلاحية بالولايات الجنوبية.

وأشار تريكي، إلى أن دائرته الوزارية ستعمل على إيجاد الحلول اللازمة بهدف توفير شبكات الاتصال على مستوى المستثمرات الفلاحية، لافتا إلى أن الاعتماد على الأقمار الصناعية يعتبر من بين الحلول الناجعة.

وعرف الاجتماع تقديم عرض من طرف وزارة الفلاحة حول المشاريع الكبرى في مجال تطوير الزراعات الاستراتيجية، حيث تمت الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى مشروع بلدنا لإنتاج الحليب المجفف، ومشروع المجمّع الإيطالي بي اف لإنتاج الحبوب والبقوليات، تتواجد حاليا عدة مشاريع مهيكلة أخرى في مرحلة الانطلاق.

ويتعلق الأمر بمشروع لمجمّع سيفيتال على مستوى ولايات المنيعة، وورقلة وغرداية على مساحة إجمالية تفوق 285 ألف هكتار، لإنتاج الشمندر السكري ووحدة لتحويله بطاقة 505 ألف طن/سنة، مع إنتاج محاصيل استراتيجية أخرى.

بالإضافة إلى مشروع لشركة تافاديس التابعة لمجمّع مدار، بولايتي ورقلة وتوقرت على مساحة تفوق 20 ألف هكتار، لإنتاج الشمندر السكري ووحدة تحويل بطاقة 60 ألف طن/يوم، مع استهداف إنتاج 720 ألف طن/سنة، علاوة على إنتاج محاصيل استراتيجية أخرى ضمن برنامج التدوير الزراعي.

وتم تسجيل مشروع استثماري جزائري-سعودي ببلدية حاسي قارة بولاية المنيعة، على مساحة قدرها 20 ألف هكتار وذلك لإنتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي، كما تم تسجيل استثمارات في إطار شراكة جزائرية – صينية في مجال الدواجن والزراعات الاستراتيجية، وذلك على مستوى ولاية أدرار.

خمسة قطاعات وزارية تتبنى ورقة طريق لمرافقة الاستثمارات في الجنوب

تطوير الزراعات الإستراتيجية.. قضية دولة ومجتمع

التفت خمسة قطاعات وزارية حول دائرة مستديرة لرسم خارطة طريق لتطوير ومرافقة الزراعات الإستراتيجية في الولايات الجنوبية، لاسيما ما يتعلق بتوفير الطاقة وفتح المسالك الطرقية وتوفير خدمات الاتصالات.

حسام حريشان

● الاجتماع التنسيقي الذي احتضنه مقر وزارة المالية بالعاصمة، حضره خمسة وزراء من حكومة العرياوي، ويتعلق الأمر بكل من وزير المالية، لعزيز فايد، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، يوسف شرفة ووزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، لخضر رخروخ، وزير الري، طه دربال، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كريم بيبي تركي، إضافة إلى ولاة كل من أدرار، تيميمون، إليزي، المنيعة، ورقلة، وتوقرت، بالإضافة إلى إطارات القطاعات الوزارية المذكورة وممثلي الشركات العمومية.

ربط المستثمرات بالكهرباء وقروض بنكية وتأمينات على الممتلكات

ركز وزير الفلاحة والتنمية الريفية، يوسف شرفة، في كلمة له خلال الاجتماع، على ضرورة العمل من أجل تسريع عملية ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء وفك عزلتها، وذلك – حسبه– لتحقيق الأهداف التي حددها رئيس الجمهورية بخصوص تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب وتطوير الزراعات الإستراتيجية.

ولم ينكر الوزير شرفة أن النشاط الزراعي في الجنوب يواجه صعوبات مختلفة، وعلى الرغم من ذلك، انطلقت عدة استثمارات على مستوى 94 مستثمرة فلاحية في الولايات الجنوبية، ملفتا إلى أن البعض منها دخل مرحلة الإنتاج الفعلي في انتظار التحاق البقية.

وكشف الوزير أن الحكومة أعطت الأولوية للولايات الجنوبية فيما يخص المخصصات المالية الموجهة لربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة، أما بخصوص القروض البنكية، فذكر شرفة أن جلسة عمل جمعته بداية الأسبوع بكل من وزير المالية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المهنية، تم خلالها الاتفاق على إشراك كل البنوك العمومية في تمويل الاستثمارات الفلاحية، حيث سيركز كل بنك على منطقة معينة من المناطق.

كما سيتم، حسب شرفة، إشراك جميع شركات التأمين العمومية في عملية تأمين المستثمرات الفلاحية، لافتا إلى أن كل هذه الإجراءات سيشرع في تجسيدها خلال الأسابيع القادمة. وبعث وزير الفلاحة برسالة طمأنة إلى المستثمرين في الجنوب، حيث أكد بأن الدولة تضع كل الإمكانيات اللازمة لإنجاح برنامج الزراعات الإستراتيجية.

وعاد الوزير إلى الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، على غرار مشاريع إنجاز 350 مركزا جواريا للتخزين بسعة 50 ألف قنطار لكل مركز، بسعة تخزين كلية تصل إلى 17.5 مليون قنطار، وكذا إنجاز 30 صومعة لتخزين الحبوب طويل المدى. وفيما يتعلق بمدى تقدم أشغال إنجاز المراكز الجوارية للتخزين، أوضح الوزير أن 311 منها في طور الإنجاز وسيتم استلام أولاها شهر فيفري 2025، فيما سيتم، حسبه، الإعلان قريبا عن المؤسسات التي ستتكفل بإنجاز الـ36 مركزا المتبقي.

وبخصوص الصوامع التي تبلغ قدرتها التخزينية مليون قنطار للصومعة الواحدة، أشار الوزير إلى أن الإجراءات وصلت مراحلها الأخيرة لاختيار مؤسسات الإنجاز. ومن المقرر إنجاز ثلاثة من هذه الصوامع في الجنوب على مستوى كل من أدرار، ورقلة والمنيعة.

المالية ترصد اعتمادات مالية لفائدة القطاع الفلاحي

وبدوره أكد وزير المالية، لعزيز فايد، على رصد اعتمادات مالية معتبرة لفائدة قطاع الفلاحة، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، لاسيما ما تعلق بترقية الاستثمار الفلاحي عن طريق استصلاح ومنح الأراضي في إطار الامتياز، الكهرباء الفلاحية، شق الطرقات والمسالك الفلاحية، توسيع المساحات المسقية، وكذا حشد الموارد المائية الضرورية.

وقال الوزير فايد إن الولايات الجنوبية استفادت من أغلفة مالية معتبرة في قطاع الطرقات، وذلك من خلال برنامج جار لإنجاز 103 مشروعا.

تعبيد الطرقات وفتح المسالك لفك العزلة عن المستثمرات

أما فيما يتعلق بالأشغال العمومية، فكشف وزير الأشغال العمومية، لخضر رخروخ، أن العمل جار لرد الاعتبار للطرقات الوطنية والولائية وفتح مسالك جديدة بالجنوب على غرار المسلك الخاص بمشروع "بلدنا" بولاية أدرار.

توفير الماء وشبكات الاتصال عبر الأقمار الصناعية

ويواجه مزارعو المناطق الجنوبية معضلة توفير مياه السقي وحفر الآبار. وبهذا الخصوص قال وزير الري، طه دربال، إن الجزائر لها من الإمكانيات ما يسمح لها بإيجاد حلول لتوفير المياه للمشاريع الفلاحية بالولايات الجنوبية.

وبالنسبة لشبكات الاتصال عبر الأقمار الصناعية في المناطق المعزولة، أشار وزير البريد والاتصال إلى أن دائرته الوزارية ستعمل على إيجاد الحلول اللازمة بهدف توفير شبكات الاتصال على مستوى المستثمرات الفلاحية، لافتا إلى أن الاعتماد على الأقمار الصناعية يعتبر من بين الحلول الناجعة.

مشاريع إستراتيجية كبرى

وتطرق المجتمعون إلى المشاريع الكبرى في مجال تطوير الزراعات الإستراتيجية، على غرار مشروع "بلدنا" لإنتاج الحليب المجفف، ومشروع المجمع الإيطالي "بي اف" لإنتاج الحبوب والبيضوليات، إضافة إلى عدة مشاريع مهيكلة أخرى في مرحلة الإطلاق، ويتعلق الأمر بمشروع لمجمع "سيفيتال" على مستوى ولايات المنيعة، ورقلة وغرداية على مساحة إجمالية تفوق 285 ألف هكتار لإنتاج الشمندر السكري ووحدة لتحويله بطاقة 505 ألف طن/سنة، مع إنتاج محاصيل إستراتيجية أخرى.

بالإضافة إلى مشروع لشركة "تافاديس" التابعة لمجمع "مدار"، بولايتي ورقلة وتوقرت على مساحة تفوق 20 ألف هكتار، لإنتاج الشمندر السكري ووحدة تحويل بطاقة 60 ألف طن/يوم، مع استهداف إنتاج 720 ألف طن/سنة، علاوة على إنتاج محاصيل إستراتيجية أخرى ضمن برنامج التدوير الزراعي.

كما توقف الوزراء المجتمعون عند مشروع استثماري جزائري–سعودي ببلدية حاسي قارة بولاية المنيعة، على مساحة قدرها 20 ألف هكتار وذلك لإنتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي، علاوة على ذلك، تم تسجيل استثمارات في إطار شراكة جزائرية–صينية في مجال الدواجن والزراعات الإستراتيجية، وذلك على مستوى ولاية أدرار.

ح-ح

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

وضعتها عدة قطاعات للاستجابة للحاجيات المتعلقة بهذه المشاريع:

ورقة طريق لمرافقة الاستثمارات الفلاحية في الجنوب

تم، تسطير ورقة طريق متعددة القطاعات تتضمن تدابير إضافية لفائدة المستثمرين في مجال تطوير الزراعات الاستراتيجية في الولايات الجنوبية، لاسيما ما يتعلق بتوفير الطاقة، وفتح المسالك الطرقية، وتوفير خدمات الاتصالات.

جاء ذلك خلال اجتماع تنسيقي انعقد بمقر وزارة المالية، للاستجابة للحاجيات المتعلقة بمشاريع تطوير الزراعات الاستراتيجية بالولايات الجنوبية، وذلك بحضور كل من وزير المالية، لعزيز فايد، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، يوسف شرفة، ووزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، لخضر رخروخ، ووزير الري، طه دربال، ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كريم بيبي تركي.

كما عرف هذا الاجتماع حضور ولاة كل من أدرار، تيميمون، إليزي، المنيعة، ورقلة، وتوقرت، بالإضافة إلى إطارات القطاعات الوزارية المذكورة، وممثلي الشركات العمومية والهيئات ذات الصلة على غرار مجمع سونلغاز واتصالات الجزائر والوكالة الوطنية للموارد المائية، والصندوق الوطني للاستثمار ومدراء المعاهد التقنية المعنية والديوان تطوير الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

شرفة: إعطاء الولايات الجنوبية "الأولوية"

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة، ذكر شرفة بالأهداف التي حددها رئيس الجمهورية بخصوص تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب وتطوير الزراعات الاستراتيجية، مؤكدا على ضرورة العمل من أجل تسريع عملية ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء وفك عزلتها. ورغم تسجيل عدة صعوبات، أشار الوزير إلى انطلاق تجسيد الاستثمارات على مستوى 94 مستثمرة فلاحية في الولايات الجنوبية، وأن بعضها فعليا دخل مرحلة الإنتاج. ولتذليل الصعوبات المسجلة، كشف الوزير خلال المناقشات التي عرفها الاجتماع، أنه تقرر إعطاء الولايات الجنوبية "الأولية" في المخصصات المالية الموجهة لربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة. أما بخصوص القروض البنكية، فذكر شرفة أن جلسة عمل جمعته بكل من وزير المالية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المهنية، تم خلالها الاتفاق على إشراك كل البنوك العمومية في تمويل الاستثمارات الفلاحية، حيث سيركز كل بنك على منطقة معينة من المناطق.

كما سيتم إشراك جميع شركات التأمين العمومية في عملية تأمين المستثمرات الفلاحية، لافتا إلى أن كل هذه الإجراءات سيشرع في تجسيدها خلال الأسابيع القادمة.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجان محلية متعددة القطاعات لتحديد الأولويات الخاصة بكل ولاية قصد تعبئة الموارد المالية الضرورية، وفقا للوزير.

ومن شأن ذلك -يقول شرفة- بعث رسالة ثقة للمستثمرين مفادها بأن الدولة تضع الإمكانيات اللازمة لإنجاح برنامج الزراعات الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، ذكر بمشاريع إنجاز 350 مركزا جواريا للتخزين بسعة 50 ألف قنطار/ مركز (سعة تخزين كلية تصل إلى 17,5 مليون قنطار)، وكذا إنجاز 30 صومعة لتخزين الحبوب طويل المدى.

استثمارات فلاحية كبرى جديدة في الجنوب

ولفت شرفة إلى أن 51 مركزا جواريا للتخزين من بين المراكز المبرمجة يوجد بالولايات الجنوبية. وبخصوص الصوامع التي تبلغ قدرتها التخزينية مليون قنطار/صومعة، فأشار الوزير إلى أن الإجراءات وصلت مراحلها الأخيرة لاختيار مؤسسات الإنجاز.

ومن المقرر إنجاز ثلاثة من هذه الصوامع في الجنوب على مستوى كل من أدرار، ورقلة، والمنيعة.

فايد: رصد اعتمادات مالية معتبرة لفائدة قطاع الفلاحة

أما وزير المالية فأكد في كلمته رصد اعتمادات مالية معتبرة لفائدة قطاع الفلاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، لاسيما ما تعلق بترقية الاستثمار الفلاحي عن طريق استصلاح ومنح الأراضي في إطار الامتياز، الكهرباء الفلاحية، شق الطرقات والمسالك الفلاحية، توسيع المساحات المسقية، وكذا حشد الموارد المائية الضرورية.

في هذا الإطار، أشار الوزير إلى أن الولايات الجنوبية استفادت من أغلفة مالية معتبرة في قطاع الطرقات، وذلك من خلال برنامج جاري لإنجاز 103 مشاريع.

رخروخ: فتح مسالك جديدة بالجنوب

وفي مداخلة له خلال النقاشات، أشار رخروخ إلى أن العمل جار لرد الاعتبار للطرقات الوطنية والولائية وفتح مسالك جديدة بالجنوب، على غرار المسلك الخاص بمشروع "بلدنا" بولاية أدرار.

دربال: الجزائر لها كل الإمكانيات لتوفير المياه للمشاريع الفلاحية

أما دربال، فأكد في مداخلته على توفر الجزائر على الإمكانيات التي تسمح لها بإيجاد حلول لتوفير المياه للمشاريع الفلاحية بالولايات الجنوبية.

تريكي: الاعتماد على الأقمار الصناعية

وأشار تريكي من جهته، إلى أن دائرته الوزارية ستعمل على إيجاد الحلول اللازمة بهدف توفير شبكات الاتصال على مستوى المستثمرات الفلاحية، لافتا إلى أن الاعتماد على الأقمار الصناعية يعتبر من بين الحلول الناجعة.

وعرف الاجتماع تقديم عرض من طرف وزارة الفلاحة حول المشاريع الكبرى في مجال تطوير الزراعات الاستراتيجية، حيث تمت الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى مشروع "بلدنا" لإنتاج الحليب المجفف، ومشروع المجمع الإيطالي "بي اف" لإنتاج الحبوب والبقوليات، تتواجد حاليا عدة مشاريع مهيكلة أخرى في مرحلة الإطلاق.

نصيرة سيد علي

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :05

تخصّ الطاقة وفتح المسالك الطرقية وتوفير خدمات الاتصالات

تدابير إضافية للمستثمرين في الزراعات الاستراتيجية بالجنوب

كمال.ل

تضمنت ورقة طريق متعددة القطاعات تدابير إضافية لفائدة المستثمرين في مجال تطوير الزراعات الاستراتيجية في الولايات الجنوبية، لاسيما ما يتعلق بتوفير الطاقة، وفتح المسالك الطرقية، وتوفير خدمات الاتصالات.

وجاء ذلك خلال اجتماع تنسيقي، الإثنين، بمقر وزارة المالية، للاستجابة للحاجيات المتعلقة بمشاريع تطوير الزراعات الاستراتيجية بالولايات الجنوبية، وذلك بحضور كل من وزير المالية، لعزيز فايد، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، يوسف شرفة، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كريم بيبي تركي.

كما عرف هذا الاجتماع حضور ولاة كل من أدرار، تيميمون، إليزي، المنيعة، ورقلة، توقرت، بالإضافة إلى إطارات القطاعات الوزارية المذكورة، وممثلي الشركات العمومية والهيئات ذات الصلة على غرار مجمع سونلغاز واتصالات الجزائر والوكالة الوطنية للموارد المائية، والصندوق الوطني للاستثمار ومديري المعاهد التقنية المعنية وديوان تطوير الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

وكشف شرفة خلال المناقشات التي عرفها الاجتماع، أنه تقرر إعطاء الولايات الجنوبية "الأولية" في المخصصات المالية الموجهة لربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة.

أما بخصوص القروض البنكية، فذكر شرفة أن جلسة عمل جمعته، الأحد، بكل من وزير المالية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المهنية، تم خلالها الاتفاق على إشراك كل البنوك العمومية في تمويل الاستثمارات الفلاحية، حيث سيركز كل بنك على منطقة معينة من المناطق.

كما سيتم إشراك جميع شركات التأمين العمومية في عملية تأمين المستثمرات الفلاحية، لافتا إلى أن كل هذه الإجراءات سيشرع في تجسيدها خلال الأسابيع القادمة.

وفي هذا الإطار، ذكر بمشاريع إنجاز 350 مركز جواري للتخزين بسعة 50 ألف قنطار/مركز (سعة تخزين كلية تصل إلى 17.5 مليون قنطار)، وكذا إنجاز 30 صومعة لتخزين الحبوب طويل المدى.

فبالنسبة للمراكز الجوارية للتخزين، أوضح الوزير أن 311 منها في طور الإنجاز وسيتم استلام أولاها شهر فيفري 2025، فيما سيتم الإعلان "قريبا" عن المؤسسات التي ستتكفل بإنجاز الـ36 مركزا المتبقية.

ولفت شرفة إلى أن 51 مركزا جواريا للتخزين من بين المراكز المبرمجة توجد بالولايات الجنوبية.

وبخصوص الصوامع التي تبلغ قدرتها التخزينية مليون قنطار/صومعة، فأشار الوزير إلى أن الإجراءات وصلت مراحلها الأخيرة لاختيار مؤسسات الإنجاز.

ومن المقرر إنجاز ثلاث من هذه الصوامع في الجنوب على مستوى كل من أدرار، ورقلة، المنيعة. أما وزير المالية، فقد أكد في كلمته رصد اعتمادات مالية معتبرة لفائدة قطاع الفلاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، لاسيما ما تعلق بترقية الاستثمار الفلاحي عن طريق استصلاح ومنح الأراضي في إطار الامتياز، الكهرباء الفلاحية، شق الطرقات والمسالك الفلاحية، توسيع المساحات المسقية، وكذا حشد الموارد المائية الضرورية.

في هذا الإطار، أشار الوزير إلى أن الولايات الجنوبية استفادت من أغلفة مالية معتبرة في قطاع الطرقات، وذلك من خلال برنامج جار لإنجاز 103 مشروع.

وفي مداخلة له خلال النقاشات، أشار رخروخ إلى أن العمل جار لرد الاعتبار للطرقات الوطنية والولائية وفتح مسالك جديدة بالجنوب، على غرار المسلك الخاص بمشروع "بلدنا" بولاية أدرار.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

أدرج يوم : الإثنين, 04 نوفمبر 2024 21:04

زراعات استراتيجية: ورقة طريق متعددة القطاعات لمرافقة الاستثمارات في الجنوب

الجزائر - تم اليوم الاثنين, تسطير ورقة طريق متعددة القطاعات تتضمن تدابير إضافية لفائدة المستثمرين في مجال تطوير الزراعات الاستراتيجية في الولايات الجنوبية, لاسيما ما يتعلق بتوفير الطاقة, وفتح المسالك الطرقية, وتوفير خدمات الاتصالات.

جاء ذلك خلال اجتماع تنسيقي انعقد بمقر وزارة المالية, للاستجابة للحاجيات المتعلقة بمشاريع تطوير الزراعات الاستراتيجية بالولايات الجنوبية, وذلك بحضور كل من وزير المالية, لعزيز فايد, وزير الفلاحة والتنمية الريفية, يوسف شرفة, ووزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية, لخضر رخروخ, ووزير الري, طه دربال, ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية, كريم بيبي تركي.

كما عرف هذا الاجتماع حضور ولاة كل من أدرار, تيميمون, إليزي, المنيعة, ورقلة, وتوقرت, بالإضافة إلى إطارات القطاعات الوزارية المذكورة, وممثلي الشركات العمومية والهيئات ذات الصلة على غرار مجمع سونلغاز واتصالات الجزائر والوكالة الوطنية للموارد المائية, والصندوق الوطني للاستثمار ومدراء المعاهد التقنية المعنية والديوان تطوير الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة, ذكر السيد شرفة بالأهداف التي حددها رئيس الجمهورية بخصوص تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب وتطوير الزراعات الاستراتيجية, مؤكدا على ضرورة العمل من أجل تسريع عملية ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء وفك عزلتها.

ورغم تسجيل عدة صعوبات, أشار الوزير إلى انطلاق تجسيد الاستثمارات على مستوى 94 مستثمرة فلاحية في الولايات الجنوبية, وأن بعضها فعليا دخل مرحلة الإنتاج.

ولتذليل الصعوبات المسجلة, كشف الوزير خلال المناقشات التي عرفها الاجتماع, أنه تقرر اعطاء الولايات الجنوبية "الأولية" في المخصصات المالية الموجهة لربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة.

أما بخصوص القروض البنكية, فذكر السيد شرفة أن جلسة عمل جمعته, أمس الأحد, بكل من وزير المالية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المهنية, تم خلالها الاتفاق على إشراك كل البنوك العمومية في تمويل الاستثمارات الفلاحية, حيث سيركز كل بنك على منطقة معينة من المناطق.

كما سيتم إشراك جميع شركات التأمين العمومية في عملية تأمين المستثمرات الفلاحية, لافتا إلى أن كل هذه الإجراءات سيشرع في تجسيدها خلال الأسابيع القادمة.
كما تم الاتفاق على تشكيل لجان محلية متعددة القطاعات لتحديد الأولويات الخاصة بكل ولاية قصد تعبئة الموارد المالية الضرورية, وفقا للوزير.
ومن شأن ذلك -يقول السيد شرفة- بعث رسالة ثقة للمستثمرين مفادها بأن الدولة تضع الإمكانيات اللازمة لإنجاح برنامج الزراعات الاستراتيجية.
وفي هذا الإطار, ذكر بمشاريع إنجاز 350 مركزا جواريا للتخزين بسعة 50 ألف قنطار/ مركز (سعة تخزين كلية تصل إلى 5ر17 مليون قنطار), وكذا إنجاز 30 صومعة لتخزين الحبوب طويل المدى.
فبالنسبة للمراكز الجوارية للتخزين, أوضح الوزير أن 311 منها في طور الإنجاز وسيتم استلام أولاها شهر فبراير 2025, فيما سيتم الإعلان "قريبا" عن المؤسسات التي ستتكفل بإنجاز ال36 مركزا المتبقي.

استثمارات فلاحية كبرى جديدة في الجنوب

ولفت السيد شرفة إلى أن 51 مركزا جواريا للتخزين من بين المراكز المبرمجة يوجد بالولايات الجنوبية.
وبخصوص الصوامع التي تبلغ قدرتها التخزينية مليون قنطار/صومعة, فأشار الوزير إلى أن الإجراءات وصلت مراحلها الأخيرة لاختيار مؤسسات الإنجاز.
ومن المقرر إنجاز ثلاثة من هذه الصوامع في الجنوب على مستوى كل من أدرار, ورقلة, والمنيعة.
أما وزير المالية فأكد في كلمته رصد اعتمادات مالية معتبرة لفائدة قطاع الفلاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة, لاسيما ما تعلق بترقية الاستثمار الفلاحي عن طريق استصلاح ومنح الأراضي في إطار الامتياز, الكهرباء الفلاحية, شق الطرقات والمسالك الفلاحية, توسيع المساحات المسقية, وكذا حشد الموارد المائية الضرورية.
في هذا الإطار, أشار الوزير إلى أن الولايات الجنوبية استفادت من أغلفة مالية معتبرة في قطاع الطرقات, وذلك من خلال برنامج جاري لإنجاز 103 مشاريع.
وفي مداخلة له خلال النقاشات, أشار السيد رخروخ إلى أن العمل جار لرد الاعتبار للطرقات الوطنية والولائية وفتح مسالك جديدة بالجنوب, على غرار المسلك الخاص بمشروع "بلدنا" بولاية أدرار.
أما السيد دربال, فأكد في مداخلته على توفر الجزائر على الإمكانيات التي تسمح لها بإيجاد حلول لتوفير المياه للمشاريع الفلاحية بالولايات الجنوبية.
وأشار السيد تريكي من جهته, إلى أن دائرته الوزارية ستعمل على إيجاد الحلول اللازمة بهدف توفير شبكات الاتصال على مستوى المستثمرات الفلاحية, لافتا إلى أن الاعتماد على الأقمار الصناعية يعتبر من بين الحلول الناجعة.
وعرف الاجتماع تقديم عرض من طرف وزارة الفلاحة حول المشاريع الكبرى في مجال تطوير الزراعات الاستراتيجية, حيث تمت الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى مشروع "بلدنا" لإنتاج الحليب المجفف, ومشروع المجمع الإيطالي "بي اف" لإنتاج الحبوب والبقوليات, تتواجد حاليا عدة مشاريع مهيكلة أخرى في مرحلة الاطلاق.
ويتعلق الأمر بمشروع لمجمع سيفيتال على مستوى ولايات المنيعة, ورقلة وغرداية على مساحة إجمالية تفوق 285 ألف هكتار, لإنتاج الشمندر السكري ووحدة لتحويله بطاقة 505 ألف طن/سنة, مع إنتاج محاصيل استراتيجية أخرى.
بالإضافة إلى مشروع لشركة "تافاديس" التابعة لمجمع "مدار", بولايتي ورقلة وتوقرت على مساحة تفوق 20 ألف هكتار, لإنتاج الشمندر السكري ووحدة تحويل بطاقة 60 ألف طن/يوم, مع استهداف إنتاج 720 ألف طن/سنة, علاوة على إنتاج محاصيل استراتيجية أخرى ضمن برنامج التدوير الزراعي.
كما تم تسجيل مشروع استثماري جزائري-سعودي ببلدية حاسي قارة بولاية المنيعة, على مساحة قدرها 20 ألف هكتار وذلك لإنتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي.
علاوة على ذلك, تم تسجيل استثمارات في إطار شراكة جزائرية-صينية في مجال الدواجن والزراعات الاستراتيجية, وذلك على مستوى ولاية أدرار.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

بعد تدخل وزارة الفلاحة بشأن وضع قائمة محدودة

السماح باستيراد كل آلات وعتاد الشعب الفلاحية

• كشف الأمين الوطني لاتحاد الفلاحين الجزائريين، سليمان ضريبين، لـ "الخبر"، عن تحديد القائمة النهائية للعتاد المعني بالاستيراد، وهذا بعد ثلاثة لقاءات جمعت ممثلي وزارتي الفلاحة والصناعة والجمارك، بكل الفاعلين والمهنيين في مختلف المجالات الفلاحية، توصلت إلى قائمة موحدة للآلات الفلاحية المعنية بالاستيراد المطلوبة وغير المنتجة محليا، والتي أصبحت ضرورية لكل الشعب، بما فيها الإستراتيجية منها التي تدخل ضمن المخطط الوطني لإنعاش قطاع الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي.

وأضاف ممثل اتحاد الفلاحين أن وزير الفلاحة تدخل لدى الجهات المعنية بعد الامتعاض الذي أبداه مهنيو القطاع من القائمة المحدودة التي حددتها اللجنة المكلفة بعملية استيراد العتاد من الخارج. وسبق لاتحاد الفلاحين أن راسل الجهات المعنية، خاصة وأن المؤشرات كانت توحي أن المنصة الرقمية الخاصة بالقيام بإيداع طلبات الاستيراد كانت مرشحة أن تسجل أعدادا محدودة للغاية؛ بالنظر إلى حالة التذمر التي وقف عليها التنظيم وأيضا التقارير التي وصلت الاتحاد من مختلف ولايات الوطن.

وبعد الدور الإيجابي الذي لعبته وزارة الفلاحة، حسبه، تم عقد 3 اجتماعات كان آخرها الأسبوع الماضي الذي كان اللقاء الثالث والأخير الذي جمع مهنيي القطاع لمختلف الشعب كالزيتون، الخضر والفواكه، الحليب، اللحوم البيضاء والحمراء، المعنيين بالصناعة التحويلية وكل ما له علاقة بالإنتاج الفلاحي، وتمكن هؤلاء كل في مكانه من تحديد حاجتهم والعتاد المطلوب لتطوير الشعبة التي يمتهنونها، وبهذه الطريقة مكنت اللقاءات من تحديد الحاجة لكل عتاد وحققت في الأخير اتفاق من خلال تحديد قائمة العتاد المطلوب.

فبعد أن كانت القائمة تضم أعدادا محدودة، تضمنت بنسختها الجديدة كل الآلات المطلوبة. وتم مراعاة العتاد المنتج في الجزائر كأولوية لاقتنائه وهذا حفاظا على الإنتاج المحلي، وعدم إلحاق ضرر بالمؤسسات المنتجة له. وهنا استدل ممثل اتحاد الفلاحين بالجرارات التي لها قوة أقل من 60 حصانا المنتجة محليا فهي غير معنية بالاستيراد، وشملت القائمة الجرارات ذات 100 حصان فأكثر التي ستستغل بقوة في الجنوب، والمنتظر أن تعطي هذه الأخيرة في المنطقة تطورا مهما للغاية لحاجة الزراعة بها إلى هذه الآلات. وهنا أشار إلى أن من بين إيجابيات اللقاءات التي جمعت المهنيين بالمتعاملين الاقتصاديين، هو حضور ممثلي عدد من الولايات الإستراتيجية على غرار أدرار التي ستشهد مشاريع استثمارية مهمة، بالإضافة إلى ولايات أخرى كقسنطينة وخنشلة، ما جعل تحديد قوائم العتاد تحدد بدقة متناهية.

وفي رده عن كيفية الاستفادة من هذه الأخيرة، وانطلاقا من العملية وتفاصيل الحصول على العتاد الجديد، رد ضريبين بالقول إنه مبدئيا الآلات الفلاحية المعنية بالاستيراد سيكون لها دور مهم في الموسم الفلاحي المقبل بوجه خاص، لأن إجراءات الاستيراد تأخذ بعضا من الوقت، مع العلم أن اللقاءات جميعها حضرها كل المعنيين بالعملية بما في ذلك الجمارك، من أجل تأمين المرونة الضرورية لاستيراد العتاد بعد استكمال عملية التسجيلات عبر المنصة، مضيفا أن مديرية الصناعة عبر كل ولاية هي من تتكفل بالعملية على أن يتنقل الفلاح بنفسه إلى الدولة المصدرة ويتفقد عتاده بنفسه ويتأكد من سلامته وتطابقه مع ما دونه في المنصة.

سليمان ضريبين: الفلاح سيتنقل بنفسه إلى البلد المصدر لمعاينة العتاد المستورد

أما بخصوص مطلبهم في رفع عدد سنوات استعمال العتاد المستورد إلى 10 سنوات، فذكر ممثل اتحاد الفلاحين بأن هذا المطلب قابل للتفاوض مستقبلا كون قانون المالية لسنة 2025 تم إعداده إلا أن تغيير القائمة وإدراج عتاد لم يكن مدرجا يعد بالنسبة لهم مكسبا مهما تلقاه الفلاحون بارتياح واسع، خاصة وأن العتاد الموجود حاليا قديم ولم يتم الاستيراد منذ 2004، ما يجعل العتاد الجديد اليوم أصبح ضرورة ملحة تماشيا مع الإستراتيجية الوطنية للدولة في تحقيق النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة كانت نشرت أكتوبر الماضي بيانا ذكرت من خلاله أنه في إطار تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 24-241 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2024 المتعلق بكيفيات جمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة، وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل، قصد وضعها للاستهلاك، فإن كافة المتعاملين الاقتصاديين والفلاحين الراغبين في استيراد خطوط ومعدات الإنتاج وكذا المعدات والعتاد الفلاحي، إيداع ملفات طلب الحصول على شهادة التأهيل لاستيراد هذا العتاد عبر منصة خاصة، وتوجه إلى أن معالجة هذه الملفات سيتم على مستوى المديريات الولائية للصناعة، إلا أن قائمة الآلات المعنية بالاستيراد أثارت حفيظة المهنيين، كونها كانت منقوصة -حسبهم- ولم تشمل كل الآلات المطلوبة، الأمر الذي تدخلت بموجبه وزارة الفلاحة لدى الجهات المعنية ونتج عنها اللقاءات المذكورة التي خرجت بقائمة موحدة أرضت جميع الأطراف.

رشيدة دبوب

المنيعة: نتائج "مشجعة" في زراعة نبات دوار الشمس الزيتي

تم تحقيق نتائج "مشجعة" في زراعة نبات دوار الشمس الزيتي في تجربة تعد الثانية من نوعها بإحدى المستثمرات الفلاحية النموذجية بولاية المنيعة، حسبما استفيد، أمس، لدى المعهد التقني للزراعات الصحراوية.

وأوضح رئيس قسم الدعم التقني بذات المعهد المتواجد ببسكرة خشانة ياسين لوأج، أنه سجلت نتائج "مشجعة" خلال زيارة ميدانية رفقة خبراء تقنيين من ذات المعهد إلى المزرعة النموذجية لصاحبها حجاج محمود والتي قامت بزراعة حوالي 50 هكتارا من نباتات دوار الشمس الزيتي المسقية بالمرشات المحورية برسم الموسم الفلاحي الجاري.

وأكد ذات الإطار التقني أن هذه التجربة تعد "ناجحة"، مما يعزز -حسبه- الآفاق "الواعدة" لهذه الشعبة الفلاحية بالمنطقة، في حال واصل الفلاحون زراعتها مع احترام الطرق التقنية. وأشار ذات المتحدث أن الهدف من هذه الزيارة الميدانية يتمثل في إعداد بطاقة تقنية موحدة على مستوى المناطق الصحراوية والخصائص التي تتميز بها من مناخ ومياه وتربة لتوزع على المستثمرين، بما يسمح بتوسيع هذه الشعبة من الزراعات الاستراتيجية عبر الوطن بغرض تقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي. ومن جانبها أكدت الخبيرة الفلاحية رتيمة ليندة، وهي مهندسة بالمعهد التقني للزراعات الصحراوية مكلفة بمتابعة زراعة دوار الشمس بالمناطق الصحراوية، أن المتابعة التقنية لمسار نبات دوار الشمس الزيتي تكتسي "أهمية كبيرة"، لتحقيق النتائج المرجوة، موضحة في ذات الوقت أنه سجل تأقلم كبير لهذه الزراعة مع مناخ المنطقة، وهو ما أكدته العينة الأولى التي أخذت من ذات المزرعة.

وبدورها أبرزت المهندسة هراكي عائشة من ذات المعهد أن الملاحظات الأولية لتلك العينة من التربة والمياه بالمزرعة النموذجية التي أجريت فيها تجربة زراعة دوار الشمس الزيتي، تؤكد نجاحها مع إمكانية تحقيق نتائج باهرة. من جهته أكد مدير المصالح الفلاحية بالنيابة مسعود بلعراقب إمكانية تحقيق كميات إنتاج معتبرة، قد تصل إلى أكثر من 40 قنطارا من البذور الزيتية في الهكتار الواحد بولاية المنيعة، وهو ما يتطلب - مثلما قال المرافقة التقنية الدورية للمستثمرين الذين انخرطوا في مجهودات الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة الفلاحية.

ق.و

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

رغم قلّة مصادر المياه

18 ألف هكتار أراض مسقية في عين تموشنت

كشفت مصلحة حشد الموارد المائية بقطاع الري لولاية عين تموشنت، عن تسجيل قفزة نوعية في سقي الأراضي الفلاحية، والتي قاربت هذه السنة، 18 ألف هكتار.

محمد عبيد

أوضح عبد المومن تيزغو، مسؤول بالمديرية، أن مصادر المياه بولاية عين تموشنت، متعددة، منها ما هو موجّه لسقي الأراضي الفلاحية، وما هو موجّه للشرب؛ باعتباره محورا من مهمة الموارد المائية، موزعة على عدة مصادر، متمثلة في الينابيع المائية، والآبار التقليدية والعميقة، والمياه السطحية الخاصة بالسدود الصغيرة، والحواجز المائية، والمياه غير النظامية، المتمثلة في استعمال مياه السقي انطلاقا من محطات التطهير.
ويصب برنامج الولاية، حسب المتحدث، في الرفع من المساحة المسقية، مشيرا إلى أن ولاية عين تموشنت عرفت تقدما كبيرا في هذا الشق؛ حيث كانت تقدر سنة 2010 بـ 3700 هكتار، وارتفعت سنة 2024 إلى 17950 هكتار بفضل مصادر المياه المسخّرة، بما فيها الآبار العميقة الموجهة للفلاحين؛ من خلال منح تراخيص لإنجاز هذه الآبار منها التقليدية والعميقة. وبلغ عدد الفلاحين المستفيدين من حفر الآبار سنة 2020، حوالي 147 فلاح. وفي سنة 2021 تم منح 214 رخصة، وهي تراخيص موجهة لحفر آبار عميقة. كما تم سنة 2022 منح 612 رخصة. وفي السنة المنصرمة، استفاد 470 فلاح من رخص حفر الآبار. وفي السنة الجارية ومنذ الفاتح جانفي إلى غاية اليوم، تم منح 219 رخصة. وهي رخص موجهة للاستعمال الفلاحي.
وذكر المتحدث، في هذا السياق، أن المياه المستهلكة الموجهة للقطاع الفلاحي، تتعدى 98 مليون م3 بخلاف مياه الشرب على مستوى ولاية عين تموشنت التي يتراوح استهلاكها بين 35 و40 مليون م3، وهو ما يعكس جهود الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي.
أما بالنسبة للحواجز المائية فيبلغ عددها 13 سدا محليا، تتسع لـ 12 مليون م3، ولكن شح الأمطار أثر سلبا على منسوبها؛ إذ باتت نسبة الامتلاء لا تتعدى 10 ٪، وتأرجحت في حدود 6 ٪. ورغم قلتها إلا أنها، حسب المسؤول، ساهمت في سقي 270 هكتار، في حين تم سقي أكبر مساحة بالولاية من الآبار العميقة المقدرة بـ 10379 هكتار، بالإضافة إلى الري الفلاحي الصغير والمتوسط، الذي يرتكز على الآبار، والسدود الصغيرة، والينابيع.
وبخصوص الري الفلاحي الكبير، سجلت مصالح الري، وفق المتحدث، مشروعا في طور الإنجاز، يتمثل في سقي المنطقة السفلى من وادي تافنة انطلاقا من واد سكاك بولاية تلمسان. وهو مشروع يشرف عليه الديوان الوطني للتطهير للسقي والري.
ويعرف نسبة تقدم جيدة. وموجه لسقي منطقة تابعة لعدة بلديات، هي سيدي ورياش، وولهاصة، والأمير عبد القادر ويني صاف، وصولا إلى منطقة رشقون ومحيط سقي تقدر بـ 1600 هكتار على مستوى تافنة السفلى، مشيرا إلى أن المشروع يشمل ولاية تلمسان التي تستحوذ على 4500 هكتار انطلاقا من سد بوغرارة وسد سكاك، وولاية عين تموشنت بمساحة 1600 هكتار.

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي EL MAOUID
الصفحة : 07

بومرداس

إعداد وتوزيع نحو 98 بالمائة من عقود الامتياز الفلاحي

تشارف عملية إعداد وتوزيع عقود الامتياز على مستحقيها من الفلاحين والمستثمرين والمتعاملين على نهايتها بولاية بومرداس، حيث تم توزيع نحو 98 بالمائة من أصل أزيد من 4300 عقد إلى غاية الآن، حسب ما علم، أمس، من ديوان الأراضي الفلاحية.
وأوضحت مديرة ديوان الأراضي الفلاحية بالولاية، فلة عجار، عقب حفل تسليم 50 عقدا بمقر الولاية، في إطار إحياء الذكرى الـ 70 لاندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، أنه بقيت نسبة 2 بالمائة من العقود، تجري الأشغال حاليا من أجل إتمام إعدادها وتوزيعها قبل نهاية سنة 2024. من جهتها، ذكرت الوالي، فوزية نعامة، في تصريح للصحافة بالمناسبة، أن العقود الموزعة تضاف إلى عقود أخرى وزعت مؤخرا، ومصالح الولاية تعكف على استكمال معالجة وتسوية وضعية كل ملفات طلب تحويل حق الانتفاع الدائم إلى عقود الامتياز، لافتة إلى أنه بعقود الامتياز التي سلمت، تشارف عملية إنجاز وتوزيع هذه العقود على نهايتها. وذكرت السيدة نعامة أن مدة صلاحية عقود الامتياز الممنوحة للفلاحين والمستثمرين في المجال الفلاحي تتجاوز 40 سنة قابلة للتجديد، ابتداء من تاريخ تسليم هذه الوثيقة، وقالت إن عملية توزيع هذه العقود تندرج ضمن النظرة الجديدة للدولة لتسوية وضعية العقار الفلاحي التي نص عليها القانون 432 / 21 بغرض تحقيق الأمن الغذائي الوطني في شتى الشعب الفلاحية خاصة ما تعلق منها بالزراعات ذات الاستهلاك الواسع، وفي إطار تطهير وتنظيم العقار الفلاحي وتسهيل عمل المستثمرين في المجال الفلاحي وتوفير الظروف الملائمة من أجل رفع مردودية الإنتاج الفلاحي،Âومن شأن هذه العقود كذلك تمكين المعنيين من الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات التي توفرها الدولة في المجال على غرار القروض البنكية واقتناء التجهيزات وحفر آبار السقي والتوصيل الكهربائي والمرافقة التي توفرها الجهات المعنية في المجال، وفق ذات المصدر.

ق.م

الموعد اليومي
يومية وطنية إخبارية شاملة
EL MAOUID
الصفحة : 06

ورقلة

توقع إنتاج أزيد من 727 ألف قنطار من التمور

توقعت، أول أمس، رئيسة مصلحة الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية لولاية ورقلة، فتيحة بوبكري، إنتاج ما لا يقل عن 727490 قنطارا من مختلف أصناف التمور برسم الموسم الفلاحي الحالي.

ويتوزع هذا المحصول المتوقع على مختلف أصناف التمور سيما منها دقلة نور (405,851 قنطارا) والغرس (448,445 قنطارا) و الدقلة البيضاء (9,320 قنطارا) وأصناف أخرى بما مجموعه (108,874 قنطارا).

وسجلت ذات المصالح برسم حملة الجني الحالية التي كانت قد أطلقت شهر أوت الماضي وإلى حد الآن، جني ما لا يقل عن 366,900 قنطار من مختلف أنواع التمور، وفق ذات المسؤولة.

وفي إطار إعادة بعث هذه الشعبة الفلاحية وتعزيز قدرات إنتاج الولاية من التمور، فقد جرى غرس ما يقارب 523,611 فسيلة من أشجار النخيل منذ شهر مارس الماضي على مساحة تقدر بـ 4,760 هكتارا، وذلك على مستوى عدة محيطات فلاحية.

وتتوفر ولاية ورقلة التي تعد واحدة من أهم المناطق المنتجة للتمور بالجزائر على ثروة نخيل تفوق 1,2 مليون نخلة من بينها أكثر من 1,1 مليون نخلة منتجة.

أبو لؤي

صوت الأحرار
SAWT AL-AHRAR
الصفحة: 11

صالون الجنوب للفلاحة والصناعات الغذائية

أزيد من 60 عارضا في الطبعة الرابعة بأدرار

يشارك أزيد من 60 عارضا يمثلون متعاملين مهنيين عموميين وخواص في الطبعة الرابعة لصالون الفلاحة والصناعات الغذائية، التي انطلقت فعالياته أمس الأول بولاية أدرار، حسبما علم من المنظمين.

وتهدف هذه التظاهرة، التي تدوم أربعة أيام على مستوى مسرح الهواء الطلق ببلدية أدرار، إلى تقريب مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بالمرافقة وتوفير العتاد والمواد الأولية، وتقنيات الزراعة إلى المستثمرين الفلاحيين بولاية أدرار والولايات المجاورة لها، قصد فتح فضاء بينهم لربط شراكات واتفاقيات للمساهمة في كسب رهان إنعاش الفلاحة الصحراوية، سيما في الزراعات الإستراتيجية، مثلما أوضح محافظ الصالون، بكاكرة محمد الحبيب.

ويتم خلال هذا الصالون، الذي عرفت أجنحته إقبالا من طرف المتعاملين والمهتمين، عرض مختلف منتجات الشركات الاقتصادية في مجال إنتاج البذور والأسمدة وعتاد الحرث والسقي والتموين الطاقوي، إلى جانب التعريف بمختلف هيئات الدعم والمرافقة من دواوين مهنية ومعاهد متخصصة على غرار المدرسة العليا للفلاحة الصحراوية وجامعة أدرار.

ولدى إشرافه على افتتاح الصالون، ثمن الأمين العام للولاية، بوسماعت ذياب، مثل هذه المبادرة التي تتماشى مع توجهات السلطات العليا للبلاد في مساعيها نحو تحقيق اكتفاء وأمن غذائي فعال،معربا عن أمله في أن تساهم في مرافقة المتعاملين الفلاحيين بالمنطقة لتحقيق الأهداف المرجوة.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 02

في إطار عملية الانتشار مع فتح مكتب محلي جديد في تندوف

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يعزز شبكته الوطنية

● أكد الصندوق الوطني التعاون الفلاحي أنه مستمر في ديناميكية توسيع شبكته وذلك من خلال افتتاح مكتب محلي جديد في حي الحكمة في بلدية تندوف. وقد تم افتتاح هذا المكتب المحلي الجديد من قبل المدير العام للصندوق الوطني لتعاون الفلاحي، بن حبيلس شريف بحضور الأمين العام للولاية والسلطات المحلية.

وقد تمت إضافة هذا المكتب لشبكة التعاون الفلاحي التي تضم 71 صندوقا جهويا وما يقارب 570 مكتب محلي، حيث يعتمد التعاون الفلاحي ذلك من أجل تعزيز مرافقته للفلاحين الجزائريين.

ويحرص الصندوق من خلال مخططه الإستراتيجي إلى ضمان تطوير نشاطاته، حيث يطمح إلى الدعم الفعال لتنمية القطاع الفلاحي والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق النائية باعتباره مؤمن استشاري تعاوني جواري.

ووضع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خدمات ومنتجات متكيفة مع الاحتياجات الخاصة بالفلاحة الصحراوية، حيث يتوجه بذلك للفلاحين والمربين والمرأة الريفية. ومن خلال تعزيز شبكته، يرمي التعاون الفلاحي إلى تقديم المرافقة بشكل ملموس ومتكيف يسمح لهؤلاء المتدخلين الأساسيين في الاقتصاد المحلي بالاستفادة من التغطية التأمينية الشاملة.

ويندرج افتتاح هذا المكتب الجديد بتندوف ضمن إطار سياسة التوسع التي ينتهجها التعاون الفلاحي مع الهدف إلى فتح باب التشغيل المحلي ودعم التنمية الجهوية. حيث سمحت نقطة البيع الجديدة هذه بخلق عدة مناصب عمل، وبالتالي المساهمة في امتصاص البطالة وتشغيل شباب المنطقة، وكونه مؤمنا جواريا يحرص التعاون الفلاحي على تعزيز هويته الريادية في ترقية النشاطات الفلاحية ويدعو الفلاحين والمربين والنساء الريفيات للالتحاق بقاعدة مشتركيه من أجل الاستفادة من الحماية المتأقلمة مع احتياجاتهم وكذا خدمات المرافقة التي يقدمها لهم.

وخلص البيان أن "هذا المكتب الجديد هو خير دليل على التزام التعاون الفلاحي تجاه المناطق النائية وتأكيد على الدور المحوري الذي يلعبه في مرافقة التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر".

حفيظ صواليلي

الموعد اليومي
EL MAOUID
الصفحة : 07

منذ بداية سنة 2024

فتح أزيد من 60 كلم من المسالك الغابية بميلة

كشفت، أمس، محافظة الغابات لولاية ميلة، أنه تم منذ بداية سنة 2024 إلى أواخر شهر أكتوبر المنقضي، فتح وتهيئة أزيد من 60 كلم من المسالك الغابية عبر عدة بلديات بولاية ميلة.

وأوضح رئيس مصلحة تسيير الثروات الغابية والدراسات والبرامج بذات المحافظة وليد ميخاليف، أن الغلاف المالي الذي رصد لهذه العمليات المسجلة في إطار برنامج سنة 2024 قدر بـ 100 مليون دج، وتشمل هذه المشاريع تهيئة 35 كلم من المسالك عبر 12 منطقة غابية تم إنجاز 5 ، 32 كلم منها، وفتح 5، 30 كلم عبر 15 منطقة غابية أخرى أنجز منها 5، 27 كلم .

وتتوزع الغابات المعنية بمشاريع فتح وتهيئة المسالك، مثلما جرى شرحه، على بلديات القرارم قوقة وحمالة وتسالة لمطاعي ومينار زارزة والرواشد والمشيرة وشلغوم العيد وزغاية وترعي باينان وتسدان حدادة ولعياضي بارباس وأولاد أخلوف.

وقد تجاوزت نسبة الأشغال الخاصة بهذا البرنامج 90 بالمائة، وسيستلم قبل نهاية السنة الجارية، وفق نفس المصدر الذي أبرز أن إنجاز هذه المشاريع يهدف إلى حماية الثروة الغابية وتسهيل تدخلات أعوان الغابات ومختلف المصالح المعنية لإخماد الحرائق ومكافحة الأمراض التي تهدد الثروة النباتية، علاوة على فك العزلة عن القاطنين بالمحيطات الغابية.

جمال . ح

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

بمبادرة من محافظة الغابات
حاويات مقتصدة لسقي أشجار الأرقان

أطلقت محافظة الغابات لولاية عين تموشنت، تقنية جديدة لسقي الأشجار، تدخل لأول مرة، تراب ولاية عين تموشنت، في ظل النقص المسجل في تساقط الأمطار تسمى بالحاويات المقتصدة للمياه كتجربة أولى؛ حيث تم اقتناء 100 شتلة من نوع الأرقان، تم توزيعها مناصفة بين بلديتي بني صاف واولاد بوجمعة، حسبما كشف عنه محافظ الغابات عبدي أحمد شفيق. وأوضح المسؤول أن مختلف الوسائل التحسيسية التي انطلقت من شهر أفريل، تعمل على الحدّ من ظاهرة حرائق الغابات خلال فصل الصيف، وتقليص المساحات الغابية المحروقة، ناهيك عن العمليات الاستباقية التي قامت بها المصالح؛ للتحكم في الحرائق، وفق محافظ الغابات، الذي ذكر أن الأشغال الحراجية مست 55 هكتارا، وتهيئة مسالك غابية على مسافة 27 كلم، وتهيئة ثلاثة أبراج مراقبة.

محمد عبد